الفصل السادس

البناء الطبقى فى المجتمع المصرى

دكتور محمد الجوهرى

أولاً – خصوصية الوضع الطبقى المصرى :

ترتيباً على كل ما سبق لا نستطيع أن نتقبل أيا من التصنيفات التى وضعت على « مقاس » مجتمع غير مجتمعنا المصرى . وحتى لو أخذنا أجزاء من تلك التصنيفات السابقة فلا يمكن التسليم بها كنتائج نهائية ، وإنما يجب أولا التأكد من سلامتها إمبيريقيا . فجميع التصنيفات الغربية – شرقية كانت أو غربية – لا تأخذ فى اعتبارها خصوصيات مرحلة التطور الاقتصادى والاجتماعى التى يجتازها مجتمعنا . وهى غير مستطيعة ذلك لأننا لم نتوصل فى مضمار دراسة الطبقات – ولا فى أى حقل آخر من حقول الدراسة الاجتماعية – إلى تعميمات بمثل هذه الشمول بعد .

لذلك فإن تصنيف البناء الطبقى للمجتمع المصرى يجب أن ينبع من دراسة الواقع المصرى .

على أن هذا الالتزام « الأكاديمى » لا ينفى ولا يستطيع أن يتجاهل طبعاً الالتزام بتوجيه نظرى محدد منذ البداية ، وهو ما نؤكد اليوم على أهميته فى كل دراسة فى علم الاجتماع .

والسمة العامة المميزة للمجتمع المصرى الذى نحن بصدد دراسته أنه مجتمع انتقالى من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية . فهو لم يعد يعرف مرحلة الإقطاع بشكلها الكلاسيكى ، ولم يعرف بعد السيطرة الكاملة للنظام الرأسمالى . هذا فضلا عن أن مرحلة التغيير الاشتراكى ما زالت – برغم الإنجازات العظيمة التى تحققت – تخطو

خطواتها الأولى من أجل تغيير صورة العلاقات الاقتصادية الاجتماعية فى المجتمع .

وقد أوضح الدكتور جمال مجدى حسنين فى دراسة له[١] هذه الحقيقة العامة من خلال استعراض مجالات أو أنماط الإنتاج الرئيسية الموجودة فى المجتمع المصرى المعاصر . وقد حصر تلك المجالات فى خمسة أشكال اقتصادية مختلفة هى :

١ — الإنتاج الرأسمالى ، وهو المجال الذى ظل يلعب الدور الأساسى فى الاقتصاد المصرى حتى صدور القرارات الاشتراكية فى عام ١٩٦١ . ويكفى دليلا على أهميته تلك أنه كان يساهم بحوالى ٨٢٪ من الدخل القومى المصرى « والقاعدة الحقيقية لهذا القطاع توجد أساساً فى الريف حيث يعيش أكثر من نصف السكان ، وحيث تتحكم فئة ملاك الأراضى الزراعية التى تملك ما بين ٥ إلى ٥٠ فداناً فى ثلثى مساحة الأراضى الزراعية كلها ، والتى يتمركز فى أيديها ٨٢٪ من الآلات الزراعية التى توفر فى الإنتاج ما يصل قيمته إلى ٥٠٪ أو ٦٠٪ بالنسبة للاستزراع بالوسائل التقليدية . أما الجزء الصناعى والتجارى فإنه يتركز أساساً فى الصناعات التحويلية ، حيث يصل نصيبه إلى ٤٠٪ من جملة الإنتاج القومى فى هذا القطاع . ويتركز كذلك فى التجارة الداخلية حيث يتحكم فى ٨٦٪ من خدمات هذا القطاع أيضاً »[٢] .

٢ — القطاع العام ، وهو القطاع الذى كانت نواته قوانين يوليو الاشتراكية التى صدرت عام ١٩٦١ (والذى يسميه جمال مجدى حسنين قطاع الإنتاج الحكومى) . ويلعب هذا القطاع دوراً رائداً ومسيطراً فى قطاعات الصناعات التعدينية (حيث يسيطر على ٨٨٪ من جملة الإنتاج القومى منها) ، والبنوك والتأمين (حيث يسيطر عليه بنسبة ١٠٠٪) ، وفى النشاط الصناعى . أما بالنسبة للزراعة فلا يتجاوز نصيبه ٢٠٪ من جملة الأراضى الزراعية .

٣ — الإنتاج السلعى الصغير : « ويمثل هذا النمط غالبية الوحدات الإنتاجية سواء فى الريف أو المدن . وينتمى إلى هذه التشكيلة الاقتصادية الجزء الأكبر من

---

(١) د . جمال مجدى حسنين ، « صورة من المجتمع المصرى المعاصر » . مقال بمجلة الكاتب ، السنة الرابعة عشرة ، مايو ١٩٧٤ ، العدد ١٥٨ ، ص ص ٢٠ — ٢٥ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢١ .

الفلاحين الذين يملكون أقل من خمسة أفدنة (حوالى ٣ ملايين فلاح) . أما فى المدن فإن عدد الحرفيين واليدويين يبلغ أكثر من مليونى حرفى »[٣] . وهناك علاوة على ذلك أعداد كبيرة من العاملين بالنشاط التجارى والخدمات . ولكن الملاحظ أنه برغم تضخم العاملين فى هذا الميدان من ميادين الإنتاج . إلا أنه لا يمثل عنصراً رئيسيًّا فى الدخل القومى فى الزراعة ، حيث يسيطر على ثلث الأراضى الزراعية فحسب . أو فى الصناعةحيث يعمل فيه ٢٧٪ فقط من جملة عمال الصناعة .

٤ — الإنتاج الطبيعى : وهو الإنتاج المعتمد على المعتمد على الاستهلاك المباشر للثروات الطبيعية — دون واسطة الصناعة — وهو ذلك المنتشر عن البدو فى الصحراء . وليس له كما هو واضح وزن يذكر فى إجمالى الإنتاج القومى .

٥ — الإنتاج المختلط : وهو ذلك الميدان الذى تشترك فيه الأموال العامة مع رؤوس أموال القطاع الخاص فى بعض المشروعات كالمقاولات ، وبعض المشروعات التجارية ، وصناعة استخراج البترول ، وبعض الصناعات الأخرى .

والنتيجة التى يجب أن نرتبها على تلك الحقيقة العامة أن كل شكل من أشكال الإنتاج السابقة تقابله تشكيلة طبقية خاصة . أو لنقل بكلمات أخرى إن تنوع أنماط الإنتاج يؤدى إلى تنوع الطبقات الرئيسية فى المجتمع المصرى . وهى بهذا الشكل تأكيد للملاحظة العامة التى ألمحنا إليها ، والتى تضفى على البناء الطبقى للمجتمع المصرى وضعًا خاصًّا .

كذلك تدفعنا تلك الحقيقة العامة إلى أن نفصل معالجتنا للطبقات فى المدينة عن الريف . هذا على الرغم من أن أحدهما لا يتميز بسمة نوعية مميزة من أشكال علاقات الإنتاج الثابتة النمطية. فلا يعرف الريف إقطاعًا ، ولا تعرف المدينة رأسمالية . وإنما الأشكال التى نصادفها هنا وهناك عبارة عن أشكال مهجنة لا هى هذا ولا ذاك . . . بالإضافة إلى أن القرارات الاشتراكية (تأسيس القطاع العام . والتأميمات بأنواعها ، والإصلاح الزراعى ، وتنظيم قطاع التجارة . . . إلخ) كانت بمثابة عمليات جراحية فى البناء الطبقى للمجتمع المصرى لم نتبين بعد آثارها على جسم المجتمع بشكل محدد ولم تتصد دراسة علمية رصينة لقياس تلك الآثار . ولعل هذا الوضع الخاص يجعل

---

(٣) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

لمعالجة الطبقات فى المجتمع المصرى المعاصر قيمة خاصة وأهمية ملحة سواء على المستوى القومى (حيث لا نعرف نحن أنفسنا سوى القليل فى هذا المضمار) أو على مستوى البحث السوسيولوجى المقارن . وهو اليوم مطلب بارز من مطالب البحث السوسيولوجى المعاصر .

على أن تأكيدنا على ضرورة مراعاة خصوصية مرحلة التطور الاقتصادى الاجتماعى التى نعيشها لا تنفى أننا نلتزم محدداً أساسيًّا عند تصنيف الطبقات فى المجتمع المصرى، وهو محدد يتسق مع الإطار النظرى السابق تطويره فى الفصول السابقة من هذه الدراسة . فنحن سنأخذ فى اعتبارنا موقع الجماعات المتشابهة المقارنة من وسائل الإنتاج . فنميز أساسًا بين من يملكون ومن لا يملكون ، واضعين فى اعتبارنا الوظيفة الاجتماعية للملكية . فليست ملكية الأسرة للفدان الواحد أو ما دون ذلك من الأرض بملكية حقيقية وفقًا لهذا المفهوم. ذلك لأنها لا يمكن أن تمثل أساسًا لإعاشة الأسرة المذكورة، وبالتالى فلا يمكن أن تفيد فى حماية أصحابها من الاستغلال الذى يمكن أن يقع عليها من أصحاب الملكيات الأكبر (٤) .

وهنا نصل إلى مزيد من تحديد دور ملكية وسائل الإنتاج كمعيار للتصنيف الطبقى ، فالواقع أنه يجب الالتفات إلى أثر الملكية — عقاراً كانت أو رأس مال — فى تمكين صاحبها من استغلال من لا يملكون . وكذلك الالتفات إلى تعرض من لا يملكون للوقوع فريسة الاستغلال بسبب افتقارهم إلى الأساس الاقتصادى لوجودهم الاجتماعى .

بعد ذلك سوف نضطر إلى تصنيف هؤلاء وأولئك إلى طبقات (يمكن أن نسميها فرعية ولكننا لن نفعل) حسب نصيبها من الثروة الاجتماعية ووصفها فى نسق علاقات الإنتاج ، ونصيبها من السلطة . . . إلخ ذلك من الاعتبارات . فنحن إذا اقتصرنا على تصنيف السكان إلى طبقتين فقط فسوف نحصر أنفسنا فى قالب غير مرن ومخالف

---

(٤) استعرض محمود عوده فى «كتابه القرية المصرية» التكوين الاجتماعى للطبقة الدنيا فى الريف المصرى خلال القرن التاسع عشر . وقد ألقى الضوء بالتفصيل على المصادر الثلاثة الرئيسية التى ساهمت فى تشكيل هذه الطبقة ، وهى : تزايد الأعباء الضريبية والتمايز الضريبى، ثم الديون ، وأخيراً تفتت الحيازات عن طريق الميراث . فقد تكاتفت هذه العوامل فى تشكيل طبقة اجتماعية من الفلاحين المعدمين — أو أشباه المعدمين عند أواخر القرن التاسع عشر (تعلوها شريحة من صغار الملاك) وانتقلت أرض هؤلاء إلى كبار الملاك من أجانب ومصريين . انظر، دكتور محمود عوده ، القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع ، مكتبة سعيد رأفت ، القاهرة ، ١٩٧٢ ص ص ١٥٩ — ١٦٩ .

للواقع بسبب ما أشرنا إليه من خصوصية المرحلة التى يجتازها مجتمعنا . ولن نعمد إلى التمييز بين طبقات رئيسية وأخرى فرعية لعدم توفر الشروط الموضوعية التى تبرر ذلك. وإنما سنعتبر كافة الجماعات الاقتصادية (وتصنيفاتها السياسية والثقافية وغيرها) فى الريف والمدن طبقات .

ثانياً – اعتبارات أولية بشأن التقسيم المقترح :

هذه بعض الاعتبارات الأولية التى راعيناها عند رسم الخطوط العامة للتقسيم المقترح للبناء الطبقى فى مصر ، وبدونها سيتعذر فهم بعض جوانب هذا التقسيم ، نوردها فى النقاط التالية :

(ا) إن كل التحديدات التالية سواء بالنسبة للريف أو المدينة لا تمثل رأياً نهائياً ، وإنما هى تخطيط أولى – انطباعى فى أساسه . وهذه حقيقة لم تعترف بها أى من الكتابات السابقة . ولكنه تنظيم علمى للانطباعات بمعناها الواسع ، ففيها ثمرة استقراء البيانات الإحصائية والدراسات السابقة عن البناء الطبقى للمجتمع المصرى ريفه وحضره . واتفاقا على قصور هذا كله على إصدار الحكم النهائى على تحديد فئات البناء الطبقى المصرى فإنها يمكن أن تكون بمثابة فروض للبحث الذى نرجو أن يبدأ العمل فيه قريباً ، والذى ستتكتل له أفضل إمكانيات البحث فى بلادنا .

(ب) إن أى تصنيف للطبقات فى المجتمع المصرى يجب أن يأخذ فى اعتباره الهوة الاقتصادية والاجتماعية (وخاصة الثقافية) التى تفصل بين الريف والمدينة وهى هوة لها آثارها على شكل الطبقات هنا وهناك وعلى سماتها المميزة وعلى فاعلية المحددات التى ستستخدم فى تصنيفها . وإلى أن تضيق تلك الهوة وتختفى فلا مناص من معالجة البناء الطبقى منفصلا فى كل من الريف والمدينة ، وهو أمر نعتقد أن غالبية الدراسات السابقة حول نفس الموضوع قد أخذته فى الاعتبار والتزمت به. إذ الملاحظ من تحليل بعض الدراسات السابقة أن رواسب العلاقات الاقتصادية الإقطاعية ما زالت منتشرة فى الريف* . بينما نجد أن الملكية العامة لأدوات الإنتاج هى

---

* وأهم مظاهر هذه العلاقات وأكثرها دلالة :

١ – استمرار قطاع كبير من مساحة الأرض الزراعية فى أيدى كبار الملاك .« وبسبب ضيق الرقعة =

الشكل السائد فى القطاع الصناعى . الأمر الذى يجعل الطابع الاشتراكى هو الغالب على المدينة * .

(حـ) لم نستخدم فى التقسيم التالى المقترح مصطلحى برجوازية وبروليتاريا . وليس عدم استعمالنا لهذين اللفظين صادراً عن تعصب قومى أو شىء من هذا القبيل . وإنما رغبة فى تجنب استخدام مصطلحات ترتبط تاريخيًّا بفئات ذات مواصفات ومعالم معينة ليست متحققة فى المجتمع المصرى . كما أن معظم الكتاب المصريين المهتمين بالموضوع قد أدركوا ضرورة هذا التحفظ العلمى فاتخذوا موقفًا مشابهًا وشاع فى الآونة الأخيرة الكلام عن « الطبقة الوسطى » و « الطبقة العاملة » .

(د) إننا فى تحديدنا لكل طبقة فى الريف أو المدن قد أطلقنا فى الاسم الموضوع أمامها فى الواقع اسم أبرز فئة تدخل فيها . ولكننا ألحقنا بها كل من فى مستواها أو من فى حكمها ، ولذلك يضيف القارئ عبارة (ومن فى حكمهم) إلى جانب اسم كل طبقة من الطبقات المقترحة .

(هـ) إن تحديد طبقة كبار الملاك الزراعيين بخمسين فدانًا لا يعنى أن هذا هو أقصى ثروة يمكن أن تمتلكها أسرة ريفية مصرية . فقانون الإصلاح الزراعى

= الزراعية وفقر الغالبية العظمى من سكان الريف يعجز هؤلاء عن شراء الأرض ، ويجبرون على إيجارها من أصحابها بشروط تعسفية تقارب السخرة » .

٢ – دفع إيجار عينى – جزء من المحصول – وبذلك يستحوذ الملاك على النصيب الأكبر من إنتاج الأرض ويسلب الفلاح جهده . وهو النظام المسمى بالمزارعة أو « النايب » أو « الزراعة بالمشاركة » ، ويطبق على نطاق واسع فى جميع أنحاء الجمهورية .

٣ – نظام العمل فى خدمة أرض كبار الملاك شبيه بالسخرة . فالحد الأدنى للأجور غير مطبق وظروف العمل سيئة للغاية ، وساعات العمل غير محدودة ، والآلات بدائية ، والمرأة العاملة تحاسب بنصف الأجر كالصبية . . . . . إلخ .

٤ – إيقاع الفلاحين فى شبكة من الديون الثقيلة تجعلهم دائماً فى حالة تبعية وتقيدهم بصورة لافكاك لهم من نفوذ كبار الملاك .

انظر مزيداً من التفاصيل عند ميشيل كامل « حول حركة واتجاهات الصراع الطبقى فى الريف » مقال بمجلة الطليعة ، سبتمبر ١٩٦٦ ، صص ٥٤–٦٥ .

* أشرنا من قبل إلى أن القطاع العام يسيطر على رأس المال المالى (البنوك وشركات التأمين) ، والصناعات الثقيلة والمناجم والمحاجر والنقل البرى والبحرى والتجارة الخارجية ويتحكم فى معظم الصناعات المتوسطة والخفيفة ، وكذلك قطاع تجارة الجملة وقطاع المقاولات .

الأخير يسمح للأسرة الواحدة بتملك مائة فدان ؛ هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى يمكن أن تجمع نفس هذه الأسرة إلى جانب ملكية المائة فدان ملكية مواش ، وآلات زراعية ، وورش ، ورءوس أموال فى المدينة أو فى الريف ، وغير ذلك من وسائل الاستغلال الرأسمالى . . . وهذه كلها عناصر لا يمكن أن تتكشف إلا من خلال الدراسة الميدانية المقترحة والتى سيرد عنها الكلام فيما بعد[٥] .

(و) إن العبرة الأساسية فى عدد الأفدنة المحدد أمام الطبقات فى الريف لا تنصب على الملكية (بمفهومها القانونى) وإنما على الحيازة (من إيجار أو ملكية أو وضع يد أو غير ذلك) . وهى أمور ندرك تماماً صعوبة تحديدها تحديداً سليما يرتكن إليه من واقع الإحصائيات فقط . والدراسة الميدانية كفيلة بإلقاء الضوء عليه .

ثالثاً — التقسيم المقترح :

(ا) البناء الطبقى فى الريف المصرى :

ويضم الطبقات التالية :

١ — كبار الملاك الزراعيين (ومن فى حكمهم) ، وتضم من يحوزون من ٢٠ إلى ٥٠ فداناً علاوة على كبار الموظفين .

٢ — متوسطو الملاك الزراعيين ، وتضم من يحوزون من ١٠ إلى ٢٠ فداناً ، علاوة على أصحاب الورش الكبيرة (التى تستخدم أكثر من خمسة عمال) وكذلك صغار ومتوسطى الموظفين .

٣ — صغار الملاك الزراعيين ، وتضم أصحاب الحيازات التى تتراوح بين ٥ و١٠ أفدنة ، إلى جانب أصحاب الورش الصغيرة (التى تستخدم أقل من خمسة عمال) .

---

(٥) أصدرت مجلة الطليعة فى عدد سبتمبر ١٩٦٦ (بمناسبة عيد الفلاح) ملفاً خاصاً يحوى شهادات وتقارير واقعية عن الريف المصرى . وقد تناولت تلك الشهادات الواقعية جانباً من الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية ، خاصة الطبقية ، فى القرى الخمس التالية : بسنديله (محافظة الدقهلية) ، وبنى هلال (محافظة الشرقية) ، وميت خلف (محافظة المنوفية) ، وإبشنا (محافظة بنى سويف) وكشيش (محافظة المنوفية) . وأهم ما تحويه تلك الشهادات تلك الإشارات الحية إلى صور الاستغلال الطبقى الموجود فى الريف المصرى وهو ما يؤيد دعوتنا إلى تأسيس الدراسة العلمية للبناء الطبقى فى المجتمع المصرى على الدراسة الميدانية أساساً ، وليس على التحليلات المكتبية المستندة إلى الإحصائيات .

٤ — العمال الزراعيون ومن فى حكمهم ، وتضم هذه الطبقة الفئات الآتية :

— صغار الحائزين (١ — ٥ أفدنة) .

— من يحوزون أقل من فدان (أشباه المعدمين) .

— العمال الحكوميون .

— عمال الورش الحرفيون .

— العمال الأجراء .

(ب) البناء الطبقى فى المدينة المصرية :

ويضم الطبقات التالية :

١ — الطبقة الوسطى الكبيرة ، وتضم :

— كبار الملاك العقاريين .

— أصحاب الشركات .

— طبقات المديرين ومن فى حكمهم .

٢ — الطبقة الوسطى ، وتضم :

— أصحاب الورش الحرفية والمتاجر (أكثر من ٥ عمال) .

— متوسطو وكبار الموظفين .

٣ — الطبقة الوسطى الصغيرة ، وتضم :

— أصحاب الورش الحرفية والمتاجر (أقل من ٥ عمال) .

— صغار ومتوسطو الموظفين .

٤ — الطبقة العاملة وتشمل :

— العمال الصناعيون المهرة .

— عمال الحكومة والقطاع العام .

— العمال الحرفيون .

— الحرف غير الماهرة والباعة الجائلون ومن فى حكمهم .

رابعاً ــ تحديات أمام دراسة الطبقات الاجتماعية فى مصر :

أكدنا فى أكثر من مكان من هذه الدراسة على خصوصية الوضع الطبقى فى المجتمع المصرى المعاصر ، وهذا الظرف يطرح علينا عدة مشكلات وتحديات نحب أن نلفت نظر الباحثين إليها فيما يلى :

١ ــ مشكلة الوضع الطبقى للعمال الصناعيين المهرة :

من هذا وضع فئة العمال الصناعيين المهرة داخل البناء الطبقى للمجتمع المصرى المعاصر. فهذه الفئة إن وضعت فى المدينة فى أدنى الهيكل الاجتماعى فلا يعنى ذلك أنها ــ اقتصاديًا واجتماعيًا ــ تشغل أدنى مراتب البنيان الاجتماعى ، فهى فى كثير من الأحيان فى وضع قريب من وضع فئة صغار ومتوسطى الموظفين (بحكم الدخل) . وهى ذات وضع مختلف اختلافًا شديداً عن العمال الزراعيين (بحكم الدخل ، والمشكلات التى تواجه كل فريق منهما ، ودرجة الوعى ، وظروف العمل . . . إلخ) . وهى فى وضع أكثر تميزاً من عمال الحكومة والقطاع العام كالسعاة وعمال النظافة والمرافق . . . إلخ . (بحكم الدخل ، وسلم الترقى ، وظروف العمل أيضًا وغير ذلك) . فهذه الفئة أو الشريحة الطبقية تكوين فريد فى هذا المجتمع **بالقياس إلى بقية عناصره** ، وتحتاج إلى دراسة خاصة ، ويمكن أن تضطلع بدور خاص ــ لم تمارسه إلا نادراً ــ فى النضال الوطنى والاشتراكى على السواء . ويبقى على وضعها داخل إطارنا العام للبناء الطبقى تحفظات « تستوجب دراسة متأنية فى المستقبل » .

٢ ــ مشكلة الوضع الطبقى للموظفين :

تجتاز بلادنا ــ منذ فترة ــ مرحلة خاصة ، وفريدة تقترب فيها من بعض النواحى من كثير من البلاد النامية وهى البدء بتطوير قطاع الخدمات ، بسبب ما كان يعانيه المجتمع من تخلف ، وبسبب الآمال العريضة التى كانت الطبقات المحرومة تعلقها على الحكم الوطنى (كالتعليم ، والصحة . . . إلخ) .

وأصبح وضع عمال الخدمات وموظفى الدولة يفرض علينا التزام العناية الفائقة عند تصنيفهم داخل الطبقات المختلفة ، لأنهم لا يكونون طبقة مستقلة بالمفهوم الذى

التزمناه فى هذه الدراسة . وهم يتباينون فيما بينهم تبايناً شديداً من حيث الأصول الطبقية . وهم يختلفون فيما بينهم كذلك من حيث السلطة التى يمارسونها بسبب التفاوت فى المستويات (من الوزير ورئيس مجلس الإدارة إلى أصغر موظف فى الدرجة العاشرة) .

لذلك نلاحظ على تصنيفنا أن تسكين هذا القطاع العريض من أبناء المجتمع فى طبقات حسب دخولهم فقط — وهو ما أثير من قبل فى بعض المناقشات العامية للبناء الطبقى فى مصر — فيه تجاهل لما يمارسونه من سلطة بالفعل ، وما يتمتعون به بالقوة ، وفيه تجاهل لما يربطهم من وعى خاص (ناشئ أساساً عن تشابه مشكلاتهم بسبب اشتغالهم جميعاً لدى صاحب عمل واحد وغير ذلك من العوامل) .

وحتى لو أمكن تصنيفهم حسب دخولهم فى المدينة المصرية ، فالأمر مستحيل كل الاستحالة ومجاف للواقع الذى نعرفه جميعاً فى القرية . فالسلطة التى يتمتعون بها ، والقوة الشرائية الأعلى لدخولهم فى البيئة الريفية ، مع انخفاض الأعباء الحضرية المرتبطة بالمتع الحضرية العديدة التى لا تتوافر أو لم تكن متوفرة حتى عهد قريب فى القرية (كالمواصلات ، ودور اللهو ، والتسلية بأنواعها ، والأدوات المنزلية المرتبطة بالكهرباء . . . إلخ) كل تلك العوامل تعطى للموظف ذى الثلاثين جنيهاً فى الشهر وضعاً فى القرية يفضل وضع زميله فى المدينة .

وهذه كلها أمور يجب أن تكون محل اهتمام الدراسات الميدانية المقترحة .

٣ — الإصلاح الزراعى والمجتمعات الجديدة فى الأراضى المستصلحة :

بذلت بلادنا على مدى العشرين سنة الأخيرة جهوداً لا يستهان بها فى ميدان الإصلاح الزراعى ، سواء من حيث إعادة توزيع الإقطاعيات التى آلت إلى الدولة وفق قوانين الإصلاح الزراعى الثلاثة ، أو استصلاح المزيد من أراضى الصحراء والأراضى البور . ومن المؤكد أن هذه السياسة قد أدت إلى إجراء بعض التعديلات على خريطة علاقات الإنتاج فى القطاع الريفى من المجتمع المصرى . والحاجة ماسة إلى تبين آثار هذه السياسة من خلال دراسة علمية هادئة تتجاوز مستوى الانفعالات والنوايا الطيبة .

كما أن مشكلة البناء الطبقى فى مجتمعات الأراضى المستصلحة لم تحظ بعد بأى

نوع من الاهتمام ، ويهمنا هنا أن نلفت النظر بوجه خاص إلى تأثير العلاقات الطبقية القديمة على الظروف الجديدة ، هل استمرت تمارس تأثيرها القديم ، أم تعدلت ، وهل كان التعديل طفيفاً أم جذرياً ؟ إلى آخر ذلك من مشكلات . فهذه المجتمعات الجديدة تمثل تجربة اجتماعية فريدة يحسن أن نفيد منها الإفادة الكاملة على المستوى العلمي . خاصة وأنها لن تتكرر كثيراً إذا أخذنا في اعتبارنا أن توسعنا في الصحراء محدود بكميات المياه العذبة اللازم توافرها لزراعة تلك الأراضي .

٤ — الإحصائيات والدراسة الميدانية :

اعتمدت معظم الدراسات التي قدمت محاولات لتحديد التكوينات الطبقية داخل المجتمع المصري حتى الوقت الحاضر على إحصائيات عن الملكية العقارية ، أو عن الدخول وما إلى ذلك . سواء في ذلك دراسة جمال مجدي حسنين ، أو دراسة محمود حسين أو محمود عوده[٦] . وقد توهمت تلك الدراسات جميعاً أنها تلتزم بذلك محكات موضوعية في دراسة البناء الطبقي للمجتمع المصري (أو لقطاع منه هو الريف عند جمال مجدي حسنين وعند محمود عوده) ، مفضلة ما تنطوي عليه تلك الإحصائيات ، على ما فيها من أخطاء ونقص ، من قصور في التعبير الكامل عن البناء الطبقي لأي مجتمع . فليست لدينا ، ولا يمكن أن توجد هكذا جاهزة ، إحصائيات تربط بين حجم الملكية العقارية وبين حجم الاستثمارات في الصناعة أو التجارة . ولا بين الدرجة التي يشغلها الفرد في السلم الوظيفي (أعني في الكادر الحكومي أو في وظائف القطاع العام) بين الملكيات العقارية والاستثمارات الأخرى . وحتى لو لجأنا إلى بيانات الضرائب بأنواعها فلن تغنينا ، هذا إذا تيسر أصلا تحقيق ذلك عملياً ، فكثير من الإيرادات تتدفق إلى جيوب شرائح عديدة من المواطنين بعيداً عن أعين رجال الضرائب ليس في مجتمعنا فحسب ، ولكن في كل مجتمع .

لذلك يحتم هذا الوضع على كل من يتصدى لدراسة البناء الطبقي للمجتمع المصري إجراء عديد من الدراسات المسحية للشكل الواقعي لممارسة الطبقة لقواتها الفعلية على الطبيعة .

---

(٦) محمود حسين ، الصراع الطبقي في مصر ١٩٤٥ — ١٩٧٠ ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧١ ومحمود عوده ، القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

ولا يمكن بطبيعة الحال أن تغطى تلك المسوح المجتمع المصرى بأسره ، فهذا هو الآخر اقتراح مستحيل ، فوق أنه غير لازم . ولكن يمكن الاعتماد على أسلوب المسح بالعينة ، وحيث تختار بعناية بعض نماذج من مجتمعات ريفية وحضرية تجرى عليها تلك المسوح بكل دقة واستفاضة : ليس بالإحصاء والأرقام وحدها ، ولكن من خلال تكامل الأدوات وسبل البحث الكمية والكيفية على السواء . حيث يبنى الدارس أحكامه على أساس الأرقام التى يستخرجها بنفسه من الواقع الحى ، مضافًا إليها معايشته الخاصة لهذا الواقع وتسجيل انطباعاته عن ترابط عوامل القوة — أو الضعف — المختلفة فى الواقع الملموس .

فقد تعطينا الإحصائيات الصماء الخاصة بقرية معينة بيانات مؤداها أن أعلى ملكية — وهو أمر متوقع طبقًا لقوانين تحديد الملكية — لا تزيد عن خمسين فدانًا ، وأن عدد من يحوزون هذه الملكية فى القرية لا يزيد عن خمسة عشر شخصًا . بينما هناك عدد أكبر يحوز ملكيات تتراوح بين ٢٠ و ٥٠ فدانًا مثلا ، وقطاع عريض تقل حيازاته عن خمسة أفدنة . فإذا ما استندت إلى الإحصاءات وحدها ما خرجت بنفس الانطباع العنيف عن حدة الفروق الطبقية فى مجتمع تلك القرية . وهو الانطباع الذى يمكن أن أخرج به من معايشة الواقع الملموس للحياة فيها . فقد أجد أن هؤلاء الملاك الكبار الخمسة عشر يتركزون جميعًا ، أو أغلبيتهم ، فى عائلة واحدة (كانت إقطاعية بالمعنى « الرسمى » فيما مضى) . ومن ثم فإن الوضع الطبقى لأحد أفراد تلك العائلة الكبيرة لا يتحدد فى الواقع فى ضوء هذا الرقم الأصم ولكنه يتحدد بملكية العائلة كلها ، وتاريخها وبعدد المتعلمين فيها ، وعدد كبار الموظفين فيها . . . وباختصار بما تحوزه من سلطة ، وما يربط بين أفرادها من وعى يحدد فى نفس الوقت موقفها من الجماعات الطبقية الأخرى فى القرية . ولعل المعايشة تكشف لنا بعد ذلك أن العشرين أو الثلاثين شخصًا الذين حددتهم لنا الإحصاءات بأنهم من متوسطى الملاك (من ٢٠ — ٥٠ فدانًا مثلا) يمثلون بورجوازية زراعية ذات طابع رأسمالى حديث . فقد تتركز فى أيديها ملكية حيوانات التسمين ، وآلات الطحن ، والورش الكبيرة ، والمعامل الزراعية (كاللبن أو السجاد مثلا) ، علاوة على ما تحوزه من نفوذ سياسى (فى ضوء علاقتها بالتنظيم السياسى القائم ، إذ يمكن أن تكون لها

اليد العليا فيه فى مثل هذه القرية التى قد يكون أبناء العائلة الإقطاعية القديمة معزولين فيها عن ممارسة العمل السياسى) . . . إلخ ذلك من ملابسات .

لذلك نكرر أن إجراء تلك الدراسات المسحية عامل حاسم فى تحديد الشكل الواقعى لممارسة الطبقة لقوتها الفعلية ، فتركز هذه الملكيات فى عائلات معينة ، وتشعبات العائلة فى المدينة وفى مراكز السلطة فى الريف يلقى الضوء الأكبر على قوتها الفعلية ويمنحها وضعاً طبقياً حقيقياً فوق وضعها الذى تحدده الإحصائيات .

ولعله يمكننا أن ندلى فيما يلى ببعض الاقتراحات المحددة حول العينة خاصة ، وبعض الاعتبارات الأولية التى يجب مراعاتها عند اختيار وحدات تلك العينة . وهى جميعها اقتراحات مبدئية تحتمل المناقشة الواسعة مع زملاء من فروع أخرى (كالاقتصاد والتاريخ مثلا) وتتطلب مزيداً من التعديل والإحكام :

ففيما يتعلق بالعينة التى ستختار لتمثل القطاع الريفى لدينا أساس طيب يتمثل فى نتائج بحث تنميط قرى الريف المصرى الذى أجرته وحدة بحوث الريف فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية . والمعروف أن هذا البحث كان قد ركز على عدة متغيرات أجرى على أساسها التصنيف يهمنا منها بصفة خاصة متغير ملكية الأرض (طبيعة توزيع الملكية) ونسبة المشتغلين بالزراعة .

ونرى أن يراعى فى اختيار قرى العينة :

— دراسة بعض القرى التى كانت بها إقطاعيات كبيرة فى الماضى ، سواء للأسرة المالكة السابقة أو للإقطاعيين أو لشركات الأراضى أو غيرها ؛

— دراسة بعض القرى التى كانت تتميز بتنوع الملكيات ، أى كانت فيها إقطاعيات كبيرة أساساً علاوة على ملكيات عادية كبيرة (أقل من ٥٠ فداناً) ومتوسطة وصغيرة .

— دراسة بعض القرى التى تتميز أساساً بالملكيات الصغيرة ، كتلك التى نجد كثيراً منها فى محافظة المنوفية مثلا .

— مراعاة أن تمثل قرى العينة الوجهين القبلى والبحرى تمثيلا مناسباً .

— ومراعاة الحالات الخاصة بقدر الإمكان ، كتلك القرى المتاخمة للصحراء والواحات ، ومجتمعات الصيد فى شمال الدلتا وغير ذلك .

أما بالنسبة للعينة التى ستختار من القطاع الحضرى : فسوف تغطى وحدات العينة جميع المدن الكبرى بسبب تباين دلالة البناء الطبقى فى كل منها تبعاً لتباين أنشطة السكان الرئيسية والظروف التاريخية وما إلى ذلك من عوامل . وتضم هذه الفئة مدينتى القاهرة والإسكندرية ومحافظات القناة ، وبعض عواصم المحافظات — كما ستضم وحدات هذه العينة بعض نماذج من المدن (عواصم المراكز سابقاً) . ويراعى هنا أيضاً تمثيل جميع الحالات الخاصة : كالمدن التجارية والساحلية ، والصناعية . . . إلخ .

أما عن الجهاز الفنى الذى سيضطلع بعبء الدراسة الميدانية فسوف يضم إلى جانب الباحثين الميدانيين المدربين تدريباً عالياً (خاصة على مناهج الدراسة الأنثروبولوجية) خبراء من ميادين علم الاجتماع ، والأنثروبولوجيا ، والتاريخ ، والاقتصاد أساساً .

٥ — خاتمة :

نبهنا مراراً فى هذه الدراسة إلى أن التركيب الطبقى للمجتمع المصرى يحفل بكثير من العناصر الخاصة التى تعطى لأى دراسة لهذا الموضوع أصالة خاصة . ولا شك أن وعينا بهذه الخصوصية يحفزنا إلى التأنى والتزام الحذر عند استعارة أى مخططات أو نظريات من الخارج للتطبيق على الواقع المصرى .

ولا نعنى بذلك أن التطور الاجتماعى فى بلادنا يسير نهجاً فريداً مختلفاً عن مسيرة التطور فى سائر المجتمعات ، ولكن لأن المرحلة التى يجتازها تطورنا الاجتماعى اليوم خصوصياتها التى لا تجد لها نظيراً متطابقاً كل التطابق فى تاريخ المجتمعات الأخرى . أما الخطوط العامة للتطور فهى متشابهة بحكم ما بين التكوين الإنسانى من تشابه ، وبحكم ما يتم اليوم من ثورة فى عالم الاتصال تقرب بين من باعدت بينهم المسافات أو فجوات التطور . فأرجو ألا تتخذ هذه الدعوة إلى التأنى على أنها مراجعة للأسس العامة التى اهتدينا بها طوال التحليل السابق .